

# **علاقة لجنة المراجعة وتغيير المراجع بإدارة الأرباح**

"دراسة اختبارية في الشركات المساهمة المصرية"

إعداد الباحث

**محمد السيد عبدالقادر**

تحت إشراف

**أ . د/ ناجي نجيب يوسف**

**د/ فوزى عبدالباقي فوزى**

٢٠١٨

٤٠٣

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار ودراسة علاقة لجنة المراجعة وتغيير المراجع بإدارة الأرباح في البيئة المصرية. وباستخدام عينة من الشركات المساهمة غير المالية المسجلة بالبورصة المصرية مكونة من ٣٥٣ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٦. وتشير النتائج الاختبارية باستخدام نموذج الانحدار اللوجيستي إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين (استقلالية وحجم) لجنة المراجعة وبين إدارة الأرباح (المقاسة بالتغير في نسبة ميلر). بينما تشير النتائج الى وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٥% بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح. كما أشارت النتائج الى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تغيير المراجع وإدارة الأرباح. كما تشير نتائج الانحدار اللوجيستي الى عدم وجود تأثير تفاعلي بين تغيير المراجع و(استقلالية وحجم) لجنة المراجعة على إدارة الأرباح. بينما تظهر النتائج وجود تأثير تفاعلي موجب ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٥% بين كلاً من تغيير المراجع وعدد اجتماعات لجنة المراجعة على إدارة الأرباح.

المصطلحات الأساسية: إدارة الأرباح. لجنة المراجعة. تغيير المراجع. التغير في نسبة ميلر

## مقدمة ومشكلة البحث:

تتسم الشركات المساهمة بـكبر حجمها، وإنفصال ملكياتها عن الإدارة، وزيادة اعتمادها على القروض لتمويل التوسعات والإستثمارات الجديدة، وقد أدى ذلك إلى خلق ما يسمى بتضارب المصالح بين الأطراف المختلفة، فمن جهة هناك تضارب بين الملاك والإدارة، ومن جهة أخرى هناك تضارب بين الملاك والدائنين، فضلاً عن مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة (محمود، ٢٠١٠: ٩).

ونظراً لأنه من الصعب على الملاك مراقبة أداء الإدارة وقراراتها بصفة مستمرة، فإنهم يلجأون إلى مصدر للمعلومات التي تمكنهم من تقييم أداء الإدارة (أبوسالم، ٢٠١٢: ٢)، حيث تعتبر التقارير المالية الوسيلة الفاعلة في تحقيق وظيفة الاتصال في المحاسبة، من خلالها يمكن إشباع حاجات مستخدميها من المعلومات المحاسبية التي تصور وبدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على الشركة خلال فترة النشاط، كما أن التقارير المالية تعد بمثابة نظام للإنذار المبكر الذي يسعى إلى تلبية متطلبات المستثمرين للتنبؤ باحتمالات فشل الشركة أو استمرارها في النجاح، فالتقارير المالية تعد المنتج الرئيسي للنظام المحاسبي والتي توفر معلومات تساعد متخذى القرارات في اتخاذ قرارات رشيدة لأن تلك التقارير والقوائم تعكس الحالة المالية والاقتصادية للشركة (محمد، ٢٠١٢: ٥٦٧). حيث تقع مسئولية إعداد القوائم المالية واختيار السياسات وأساليب المحاسبة المستخدمة في إعداد تلك القوائم على عاتق الإدارة، في حين تتمثل مسئولية المراجع في إضفاء الثقة عليها. ولذلك، فإن عملية المراجعة التي يقوم بها شخص محايد ومستقل تؤدي إلى تعظيم مصداقية المعلومات التي تقدمها الإدارة (حجازي وريشو، ٢٠٠٩: ٤٢٩-٤٣٠).

وقد أدى انهيار العديد من الشركات الكبرى في نهاية القرن الماضي وأوائل القرن الحالى مثل شركة (Enron) وشركة (WorldCom)، والذي أعقبه إغلاق واحدة من أكبر شركات المراجعة في العالم وهي شركة (Arthur Andersen) إلى قيام مجلس الإدارة والمشرعين والباحثين بتوفير الآليات المناسبة التى تعد من الممارسات المحاسبية المضللة وضمان إختيار السياسات الإدارية والمحاسبية المناسبة التى تنتج تقارير مالية موثوقاً بها خالية من الخداع والاحتيال من خلال إنشاء هيئة رقابية وإشرافية تتولى مجموعة من المهام منها مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة لتحقيق أهداف الشركة. وبالتالي الحد من ممارسات إدارة الأرباح (Parwitt et al., 2009: 1257). كما أدى الأمر إلى تدخل مجلس النواب الأمريكى لدعم إستقلال المراجع. ومن ثم تحسين قدرته على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، حيث قام في ٣٠ يوليو من عام ٢٠٠٢ م بإصدار قانون Sarbanes-oxley الذى يستلزم الإستقلال التام والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة (Lee et al., 2004: 132). بالإضافة إلى أنه ألزم شركات المراجعة بضرورة تغيير المديرين الذين يلعبون دوراً هاماً في عملية المراجعة كل خمس سنوات. كما تم منع شركات المراجعة من تقديم خدمات استشارية لا تتعلق بمهنة المراجعة لعملائها (محمود، ٢٠١٥: ٢).

وقد أشارت العديد من الدراسات، مثل (Robinson and Jackson, 2009: 119) إلى أن هناك العديد من الأسباب التى تؤدي إلى تغيير المراجع، وتتمثل في: (١) التفاوض حول أتعاب المراجعة، والذي يعنى أن المراجعين قد يحملوا الشركة مكافأة إضافية. (٢) عدم إتفاق الإدارة والمراجع الخارجى على السياسات والبدائل المحاسبية، الأمر الذى قد يؤدي إلى إصدار قوائم مالية غير ملائمة وإفصاح خاطئ في التقرير المالى. (٣) إصدار رأى متحفظ في التقرير المالى. مما يعنى أن الإدارة تسعى للحصول على رأى مراجعة مرغوب فيه وذلك بالتغيير إلى مراجع جديد. (٤) استقالة المراجع والذي يمكن أن يؤدي إلى تغير في أتعاب المراجعة وتذبذب وتقلبات في جودة المراجعة، وتأتى دراسة (Davidson et al., 2005: 1) لتضيف سبباً آخر لتغيير المراجع الخارجى وهو رغبة العميل في زيادة مستوى إدارة الأرباح من أجل تحسين موقفه أمام كافة الأطراف ذات العلاقة معه. ووجدت الدراسة زيادة في مستوى إدارة الأرباح عند التحول من إحدى شركات المراجعة الستة إلى إحدى شركات المراجعة العادية.

وعلى الرغم من أن قرار اتخاذ تغيير المراجع يتم عن طريق الجمعية العامة للشركة، إلا أن هناك إجماع لتدخل إدارة الشركة في عملية اختيار وتغيير المراجع، فالإدارة تستطيع إقناع كبار المساهمين الذين لهم تأثير على الآخرين بأن تغيير المراجع الحالى يحقق مصلحة مباشرة لهم، وبالتالي يستجيب هؤلاء لرغبات الإدارة ويتم العزل دون مبرر مقبول، الأمر الذى قد يؤدي إلى إصدار تقارير مالية مرغوب فيها، وبالتالي زيادة ممارسات إدارة الأرباح.

وينضح مما سبق أنه برغم تباين الآراء وتعارضها فيما يتعلق بأثر تغيير المراجع على إدارة الأرباح، إلا أن العديد من الدراسات تشير إلى وجود اتجاه قوى إلى أن تغيير المراجع يؤدي إلى فشل جودة المراجعة في السنوات الأولى بعد التغيير، ومن ثم زيادة ممارسات إدارة الأرباح. ولعل ما يؤكد ذلك ما توصلت إليه دراسة (Geiger and Raghunandan, 2002: 67) إلى أن تغيير المراجع يؤدي إلى حالات فشل في تقارير المراجعة في السنوات الأولى من ارتباط المراجع مع العميل مقارنة بالمراجع الذى عمل مع الشركة لفترة أطول وبالتالي فإن تغيير المراجع قد يزيد ممارسات إدارة الأرباح، أى أن هناك علاقة

سالية بين إدارة الأرباح وطول فترة ارتباط المراجع بالعميل. واتفقت مع الدراسة السابقة دراسة (Carcello and Nagy, 2004: 55) على وجود فشل في عملية المراجعة والحصول على تقارير مالية احتيالية خلال الثلاث سنوات الأولى من تعاقد المراجع مع العميل. واتفقت نتائج هذه الدراسة مع الرأي القائل بأن إلزامية تغيير المراجع يمكن أن يكون لها آثار سلبية على جودة المراجعة. وأن طول مدة العلاقة بين المراجع والعميل تؤدي إلى مراجعة ذات جودة عالية.

وفي ضوء ما سبق، يرى الباحث أن لجنة المراجعة الضعالة لديها القدرة على الحد من فشل عملية المراجعة خاصة في السنوات الأولى من تغيير المراجع من خلال الاتصال الدائم بالمراجع الخارجى وفحص التقارير الصادرة عنه. بالإضافة إلى الاتصال الدائم بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمراجع الخارجى. والمراجعين الداخليين. حيث تعمل لجنة المراجعة على توفير الثقة والمصدقية في البيانات والمعلومات المقدمة للأطراف المستفيدة من تقرير المراجع الخارجى. ومن ثم زيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة. ولعل ما يؤكد ذلك ما ورد في (دليل عمل لجان المراجعة، ٢٠٠٨: ٧) عن قيام لجنة المراجعة بعملية الإشراف المالى من خلال ما يلي: (١) مراقبة الوضع المالى للشركة والتحقق من سلامة ومصدقية القوائم المالية. (٢) تقييم مدى ملائمة الأساليب المحاسبية المتبعة بالشركة. (٣) مراقبة أية تصريحات رسمية تتعلق بالأداء المالى للشركة. الأمر الذى قد يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة والحد من ممارسات إدارة الأرباح والحصول على تقارير مالية تعكس الأداء الحقيقي للشركة.

لذا تسهم هذه الدراسة في اختبار علاقة لجنة المراجعة وتغيير المراجع بإدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية. وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في محاولة الباحث الإجابة على الأسئلة التالية :

- ١- ما هي العلاقة بين لجنة المراجعة وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية ؟
- ٢- ما هي العلاقة بين تغيير المراجع وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية؟
- ٣- هل يوجد تأثير تفاعلى بين تغيير المراجع ولجنة المراجعة على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية؟

### **هدف البحث :**

في ضوء مشكلة البحث، يتمثل الهدف الرئيسى في دراسة وإختبار علاقة لجنة المراجعة وتغيير المراجع بإدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية.

### **أهمية البحث :**

ترجع أهمية الدراسة إلى عدة عوامل لعل من أهمها ما يأتى:

- ١- يساير هذا البحث البحوث المحاسبية التي تناولت ظاهرة إدارة الأرباح من خلال تطورها إلى تغيير مراجع الحسابات وأثرها على مستوى إدارة الأرباح.

- ٢- ندرة الدراسات السابقة - في حدود علم الباحث - التي أهتمت بدراسة علاقة لجنة المراجعة وتغيير المراجع بإدارة الأرباح في الشركات المصرية.
- ٣- يساير هذا البحث التطورات والاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي، وقد ركزت المنظمات المهنية المصرية مؤخراً على لجنة المراجعة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لآليات حوكمة الشركات.
- ٤- تساعد لجنة المراجعة مجلس الإدارة على الوفاء بمسئوليته كوكيل عن حملة الأسهم، والإشراف على عملية التقرير المالي بالشركة وأعمال المراجعة التي تتم على القوائم المالية. كما يساعد وجودها على تحسين جودة القوائم المالية المنشورة وزيادة ثقة المستثمرين وغيرهم بتلك القوائم، بالإضافة إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات.
- ٥- تسهم لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وإضفاء الثقة على المعلومات المالية التي تُقدّم للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، والتي تمكّنهم من الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات الاستثمارية، وتزويدهم بالمعلومات المناسبة الخالية من الغش أو التضليل مما يؤدي إلى زيادة إستثماراتهم.
- ٦- يسهم هذا البحث في الإرتقاء بمستوى فعالية لجنة المراجعة في البيئة المصرية، الأمر الذي يساعد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مما يترتب عليه زيادة في معدلات التنمية الاقتصادية، وتحسين كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، وزيادة كفاءة قرارات الإستثمار وتخصيص الموارد، بما ينعكس على إنتعاش الإقتصاد المصرى ككل.

### خطة البحث :

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، تسير خطة البحث على النحو التالي:

القسم الأول : الإطار العام للبحث.

القسم الثاني : الإطار النظري للبحث.

القسم الثالث : الدراسات السابقة وتطوير فرضيات البحث.

القسم الرابع : الدراسة الاختبارية.

القسم الخامس : خلاصة ونتائج البحث.

المراجع.

## القسم الثاني

### الإطار النظري للبحث

أدى تزايد حالات الفساد المالي والإداري والتلاعب والغش في التقارير المالية في العديد من الشركات إلى دفع هذه الشركات بتشكيل لجان مراجعة وخاصة في أعقاب الانهيارات والاختراقات في كبرى الشركات ويرجع ذلك لعدم الإفصاح عن المعلومات التي تعبّر عن الأوضاع المالية الحقيقية لهذه الشركات، وفقد التقارير المالية للشفافية المطلوبة وافتقار إدارات هذه الشركات إلى الممارسة السليمة في الرقابة وإصدار تقارير مالية مضمّلة نتيجة التلاعب المتعمد من قبل إدارات هذه الشركات في المبادئ والسياسات المحاسبية على الرغم من أن مراجعي هذه الشركات كانوا من بين أكبر شركات المراجعة بالعالم.

#### أولاً: إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي.

تعددت الدراسات والأبحاث التي تناولت عملية إدارة الأرباح، مما يشير إلى انتشار هذه العملية في الواقع العملي وأنها أصبحت شبه ظاهرة عامة، مما يتطلب ضرورة التعرف على الجوانب الفكرية والفلسفية المختلفة المتعلقة بها، وبناء على ذلك تركز الدراسة في هذا القسم على مفهوم إدارة الأرباح، تحديد دوافع إدارة الأرباح، الأساليب التي تتبعها الإدارة لتنفيذ ممارسات إدارة الأرباح، وكذا تحديد النتائج المترتبة على مخاطر هذه الممارسات، وذلك كما يلي:

#### ١- مفهوم إدارة الأرباح

يشكل موضوع إدارة الأرباح أحد أهم اتجاهات البحث المحاسبي المعاصر، وفي ظل عدم وجود تعريف محدد لمفهوم إدارة الأرباح وتعدد التعريفات المقدمة له يمكن للباحث وضع تعريف شامل لإدارة الأرباح على أنها التخطيط الجيد من قبل الإدارة للتأثير على الربح المحاسبي الحقيقي من خلال التدخل المتعمد في عملية إعداد التقارير المالية مستمدة شرعيتها من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها للوصول إلى مستوى محدد من الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية المنشورة لتحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة.

#### ٢- دوافع إدارة الأرباح

وقد تعددت الكتابات التي تناولت الدوافع التي قد تلجأ إليها الإدارة من خلال المرونة الممنوحة لها للقيام بممارسة إدارة الأرباح، ويمكن تقسيم الدوافع التي تدفع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح إلى ثلاث دوافع رئيسية، قد ينطوي كل منها على الدافع الانتهائى، أو دافع الكفاءة أو على الدافعين معاً وهم (١) الدوافع المتعلقة بالحوافز التعاقدية، (٢) الدوافع المتعلقة بالحوافز السوق، (٣) الدوافع المتعلقة بالحوافز التنظيمية.

### ٣- أساليب إدارة الأرباح:

أشارت العديد من الدراسات إلى تعدد الأساليب التي قد تلجأ إليها إدارة الشركة لإستخدامها للتأثير على الأداء الحقيقي للشركات سواء كانت أساليب محاسبية أو أساليب حقيقية، ويمكن تقسيم هذه الأساليب إلى ثلاثة أنواع كما يلي: (١) أساليب تهدف إلى تعظيم الأرباح. (٢) أساليب تهدف إلى تدنية الأرباح. (٣) أساليب تهدف إلى تمهيد الأرباح.

### ٤ الآثار المترتبة على إدارة الأرباح

تتعدد الآثار المترتبة من قيام إدارة الشركة بممارسات إدارة الأرباح، حيث أشارت العديد من الدراسات، مثل: (عيسى، ٢٠٠٨ & مندور، ٢٠١٦ & 2003 (Clikeman) إلى أنه على الرغم من تحقيق إدارة الأرباح بعض المنافع للشركة في الأجل القصير، فإنه يترتب عليها الإضرار بالشركة في الأجل الطويل. وتتمثل أهم هذه الآثار في تخفيض قيمة الشركة، تلاشي المعايير الأخلاقية، إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية، والعقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية، كما أن لإدارة الأرباح تأثير على جودة الأرباح وتأثير على أسعار الأسهم، بالإضافة إلى تأثيرها على المجتمع.

### ثانياً: لجنة المراجعة في الفكر المحاسبي

لقد تزايد دور لجنة المراجعة في السنوات الأخيرة باعتبارها إحدى آليات حوكمة الشركات التي تهدف إلى زيادة مساءلة مجلس الإدارة وزيادة فعالية واستقلالية المراجع الخارجى في أعقاب حالات التعثر والفسل المالي والإدارى لكثير من الشركات الأجنبية والمحلية، وهناك اهتمام تنظيمى متزايد بدور لجنة المراجعة في إعداد التقارير المالية، حيث تعتمد مصداقية وعدالة البيانات المالية المنشورة للشركات على فعالية لجنة المراجعة التابعة لمجلس إدارة هذه الشركات.

### ١- ماهية لجنة المراجعة:

يتضح للباحث أنه على الرغم من اختلاف الآراء حول مفهوم لجنة المراجعة وتعددتها، إلا أن هذا الاختلاف يعتبر اختلاف في الصياغة وليس المضمون حيث يتفق الجميع على أن لجنة المراجعة هي إحدى اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة، يسند إليها عدة مهام ومسئوليات يتعين عليها القيام بها من أجل تعزيز موضوعية ومصداقية القوائم المالية بالإضافة إلى ضرورة وجود العديد من الخصائص لتمكينها من أداء مهامها بكفاءة وفعالية.

### ٢- العوامل التي ساعدت على زيادة الاهتمام بتكوين لجان المراجعة

تعد لجنة المراجعة آلية رقابية تعمل على مساعدة مجلس الإدارة للقيام بعملية الرقابة والإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، فضلاً عن ذلك، نتيجة الضغوط التي قد تمارسها إدارة الشركة على مراجع الحسابات والتي قد تؤثر سلباً على استقلاله وحياده، أدى ذلك إلى ظهور فكرة تكوين لجان المراجعة في الشركات.

### ٣- دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

يمكن القول أن لجنة المراجعة تعتبر ركيزة أساسية لنجاح حوكمة الشركات، كما تلعب دوراً محورياً في الحد من التقارير المالية الاحتيالية، مما يزيد من مصداقية وموثوقية القوائم المالية، لذلك يعتقد الباحث أن هناك محورين يمكن من خلالهما تفعيل دور لجنة المراجعة كأحد آليات الرقابة الفعالة لحوكمة الشركات لمواجهة أو الحد من ممارسات إدارة الأرباح وما نتج عنها من إجراءات تحريفات في القوائم المالية، ويمكن عرض هذين المحورين على النحو التالي :

#### المحور الأول: الخصائص الضرورية لزيادة فعالية لجنة المراجعة.

لا بد من توافر مجموعة من الخصائص في لجنة المراجعة والتي تساهم في تحقيق فعالية أداء تلك اللجنة خاصة عند أداء المهام بشكل كفاء وفعال. وتتمثل الخصائص الواجب توافرها في لجنة المراجعة في استقلالية لجنة المراجعة، المعرفة والخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة، اجتماعات لجنة المراجعة، ومكافآت لجنة المراجعة.

#### المحور الثاني: مهام لجنة المراجعة واختصاصاتها للحد من ممارسات إدارة الأرباح.

يجب على لجنة المراجعة القيام بمجموعة من المهام الأساسية حيث أنه من غير المقبول أن تتوفر تلك الخصائص بلجنة المراجعة فقط دون أداء مهام محددة للجنة، الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية، الإشراف على نظم الرقابة الداخلية وتقييمها، الإشراف على أعمال المراجعة الخارجية، والإشراف على إعداد التقارير المالية.

#### ثالثاً: تغيير المراجع في جمهورية مصر العربية.

يعد قرار تغيير المراجع الخارجى أحد القرارات الهامة التي لها تأثير كبير على استقلالية المراجع الخارجى وجودة التقارير المالية، وقد حظيت الدراسات المتعلقة بتعيين وعزل المراجع باهتمام كبير من جانب الباحثين والمنظمات الحكومية والمهنية خاصة بعد الفضائح المالية لكبرى الشركات العالمية، إذ ألزم قانون (Sarbanes-Oxley, 2002: 773) الشركات أن تغير شركات المراجعة ككل كل خمس سنوات، أو تغيير شريك المراجعة المسئول عن عملية المراجعة لزيادة استقلال المراجع وزيادة جودة المراجعة.

وفي جمهورية مصر العربية، أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال قراراً في عام ٢٠٠٧ بشأن ضرورة قيام أعضاء الهيئة العامة للرقابة المالية باتباع قواعد حوكمة الشركات وخاصة فيما يتعلق بتغيير المراجع الخارجى، وشددوا على ضرورة تغيير المراجع الخارجى من بين المسجلين في سجل الهيئة، ويجوز له التجديد سنوياً بعد أقصى ست سنوات يتم تغييره بعد تلك المدة، كما يجوز للهيئة شطب المراجع الخارجى من سجل المراجعين بالهيئة، إذا أخل بالتزاماته بموجب قواعد حوكمة الشركات (الهيئة العامة لسوق المال، ٢٠٠٧: ١٥).

كما نصت قواعد حوكمة الشركات في مصر والصادر عن مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية - الإصدار الثالث في أغسطس ٢٠١٦، فيما يتعلق بالمراجع الخارجى بأنه لا يعين المراجع الخارجى كشخص طبيعى لأكثر من خمس سنوات، ولا يعاد تعيينه قبل انقضاء ثلاث سنوات على إنتهاء



عمله كمراجع خارجي للشركة، ويفضل للشركات الكبرى تعيين مراجعين اثنين لحساباتها (الدليل المصري لوكومة الشركات، ٢٠١٦: ٣٣)

## ١- الدوافع المرتبطة بتغيير المراجع

قد يكون الدافع وراء الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح هو الحصول على الحوافز والمكافآت الإدارية، تجنب انتهاك عقود المديونية، تخفيض التكاليف السياسية، تحقيق وفورات ضريبية، ومقابلة توقعات المحللين الماليين.

وتشير دراسة (حجازي وريشو، ٢٠٠٩: ٤٤٠) إلى أن دوافع تغيير المراجع قد ترجع إلى أحد أو بعض الأسباب التالية: التغيير في إدارة الشركة، اندماج مكتب المراجعة، تخفيض أتعاب المراجعة، صعوبة التعاون بين المراجع والإدارة، عدم الاتفاق على النواحي المحاسبية، الإفلاس أو التعتير المالي، وكسب ثقة المتعاملين في سوق الأوراق المالية.

كما أشار (Robinson and Jackson, 2009: 119 & Wai, 2012: 4) إلى أن هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تغيير المراجع، وتتمثل في: (١) التفاوض حول أتعاب المراجعة، والذي يعني أن الشركة تسعى لتخفيض أتعاب المراجعة. (٢) عدم إتفاق الإدارة والمراجع الخارجي على السياسات والبدائل المحاسبية، الأمر الذي قد يؤدي إلى قوائم مالية غير ملائمة وإفصاح خاطئ في التقرير المالي. (٣) إصدار رأي متحفظ في التقرير المالي مما يعني أن الإدارة تسعى للحصول على رأي مراجعة مرغوب فيه وذلك بالتغيير إلى مراجع جديد. (٤) استقالة المراجع والذي يمكن أن يؤدي إلى تغير في أتعاب المراجعة وتذبذب وتقلبات في جودة المراجعة.

## ٢- النتائج المترتبة على تغيير المراجع.

على الرغم من أن تغيير المراجع يؤدي إلى تعزيز استقلالية ونزاهة المراجع وتقليل فشل المراجعة ومنع وجود علاقات شخصية بين المراجع والعميل والتي قد تؤثر على استقلاليته وموضوعيته، والتمثيل الصادق للقوائم المالية بالشركة، وخاصة تلك المتعلقة بالأصول غير الملموسة التي تخضع للتقدير الشخصي، إلا أن هناك بعض الآثار السلبية لظاهرة تغيير المراجع، لعل ما أهمها ما يلي:

حيث ترى دراسة (جاب الله، ٢٠٠٥: ٧٠) إلى أن تبني سياسة تغيير المراجع الخارجي لا تؤدي إلى تحسين جودة عملية المراجعة، وتؤدي إلى زيادة حالات الفشل المالي، خاصة في السنوات الأولى من التعاقد بين المراجع الخارجي والشركة، نتيجة لعدم إلمام المراجع الجديد بأعمال الشركة، علاوة على ذلك، اعتماد المراجع الجديد على تقديرات الشركة محل المراجعة لعدم وجود خبرة سابقة حول طبيعة عمل الشركة وحرصه على العمل لديها. وتؤكد دراسة (Ghosh and Moon, 2005: 585) على أن طول فترة ارتباط المراجع بالعميل من وجهة نظر المستثمرين وحملة الأسهم والمحللين الماليين تؤدي إلى تحسين جودة المراجعة. وترى الدراسة أنه من الضروري أن يحكم مدة العلاقة بين العميل والمراجع بعض التشريعات الإلزامية لأن استمرار تلك العلاقة قد يؤدي إلى تحمل المساهمين ببعض الخسائر.

علاوة على ما سبق، يرى (Daugherty, et al., 2010: 22) أن تغيير المراجع إلزامياً يجعل مكاتب المراجعة توجه مواردها لجذب عملاء جدد بدلاً من رفع جودة المراجعة للعملاء الحاليين. كما تشير دراسة (سعد، ٢٠١٦: ٢٠٠) إلى أن تغيير المراجع قد يؤدي إلى انخفاض المنافسة في سوق مهنة المراجعة لأن معظم عمليات المراجعة تتركز في شركات المراجعة الكبيرة.

## القسم الثالث

### الدراسات السابقة وتطوير فرضيات البحث

يتناول الباحث في هذا القسم عرض ودراسة وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين كلاً من لجنة المراجعة وتغيير المراجع وبين إدارة الأرباح في العديد من البلدان الأجنبية والعربية وذلك على النحو التالي:

#### ٢/١ الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين لجنة المراجعة وإدارة الأرباح:

##### ١/٢/١ استقلالية لجنة المراجعة

تعتبر استقلالية أعضاء لجنة المراجعة حجر الزاوية لتحقيق فعالية اللجنة، وبصفة خاصة عند مراقبة سلامة ومصداقية عملية إعداد التقارير المالية بالشركة، وعند تقييم المجالات التي يتم فيها إصدار أحكام أو اتخاذ قرارات هامة. (دليل عمل لجان المراجعة، ٢٠٠٨: ٩)، حيث استقر الرأي على ضرورة أن تقتصر عضوية لجنة المراجعة على الأعضاء غير التنفيذيين ذوي القدرة على ممارسة التقدير والحكم بشكل مستقل عن الإدارة، إذ أن مقدرة أعضاء لجنة المراجعة على تقييم موضوعية كل من جودة الإفصاح في القوائم المالية، ومدى مناسبة وملائمة نظام الرقابة الداخلية في الشركات. (دحود، ٢٠٠٨: ٢٥٨)

ومن الناحية الاختبارية، توصلت دراسة (Klein, 2002) إلى وجود علاقة سلبية بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة مع إدارة الأرباح. باستخدام عينة مكونة من (٦٨٣) شركة أمريكية مدرجة في مؤشر Stander & Poor's 500 اعتباراً من ٣١ مارس ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣، بالإضافة إلى استخدام اجتماعات المساهمين السنوية بين ١ يوليو ١٩٩١ و ٣٠ يونيو ١٩٩٣، وأنتجت نتائج دراسة (Zhou and Chen, 2004) مع نتائج الدراسة السابقة إلى أن هناك علاقة سلبية بين استقلالية لجنة المراجعة وإدارة الأرباح باستخدام عينة مكونة من (٩٨٩) مشاهدة من البنك تم جمعها باليد عن بيانات لجنة المراجعة ومجلس الإدارة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠١. بالإضافة إلى إسناد مسئولية ورقابة ومتابعة لجنة المراجعة لعملية إعداد التقارير المالية ومراجعة تلك التقارير من قبل مراجع خارجي مستقل تعتبر من الآليات الهامة في حوكمة الشركات التي تحد من ممارسات إدارة الأرباح. وأشارت دراسة (Kuang, 2007) إلى أنه عندما يكون غالبية أعضاء لجنة المراجعة من المستقلين ومن بينهم عضو واحد على الأقل مستقل ومن ذوي الخبرة المالية يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح. ولتحقيق أهداف البحث اعتمد الباحث على عينة مكونة من (٣٩٣) شركة مدرجة في بورصة نيوزيلاندا (NZX) لسنة ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. كما توصلت نتائج دراسة (Lin and Hwang, 2010) من خلال تحليلها لبيانات الدراسات

السابقة والتي بلغ عددها (٤٨) دراسة سابقة عن طريق تطبيق تقنيات تحليل (Meta-Analysis) إلى أن وجود علاقة سلبية بين استقلالية لجنة المراجعة وإدارة الأرباح. وأشارت دراسة (Alkdai, 2012) إلى أن عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المراجعة والتي يتضح أن يكون لها علاقة سلبية مع إدارة الأرباح باستخدام عينة مكونة من (٢٧٠) شركة ماليزية خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩. كما تشير نتائج دراسة (Kamarudin et al., 2012) إلى أن هناك علاقة موجبة بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة الأرباح، أي أن استقلالية لجنة المراجعة تحد من ممارسات إدارة الأرباح، حيث اعتمد الباحث على عينة مكونة من (٣٠١٧) مشاهدة من الشركات غير مالية والمدرجة في بورصة ماليزيا خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠. كما توصلت دراسة (هلال، ٢٠١٢) إلى وجود علاقة سلبية بين استقلالية لجنة المراجعة وإدارة الأرباح. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية وقد بلغ حجم العينة النهائية (٤٢) شركة خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩. واتفقت نتائج دراسة (السرطاوي وآخرون، ٢٠١٣) مع الدراسات السابقة، من حيث أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة تؤثر في الحد من إدارة الأرباح. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحثون بدراسة وتحليل القوانين والتشريعات الأردنية ذات العلاقة لتحديد أهم خصائص لجان المراجعة الواردة فيها ودراسة أثرها على إدارة الأرباح من خلال عينة مكونة من (٥٠) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠١١. كما تشير دراسة (Soliman and Ragab, 2014) إلى وجود علاقة سلبية بين استقلالية لجنة المراجعة والاستحقاقات الاختيارية كمتقياس لإدارة الأرباح باستخدام عينة مكونة من (٥٠) شركة مصرية مدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٧ - ٢٠١٠.

ومن ناحية أخرى، توصلت دراسة (Felo et al., 2003) إلى عدم وجود علاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية باستخدام عينة بلغ حجمها (٢٤٩) شركة أمريكية منها (١١٩) شركة من الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ و (١٣٠) شركة من الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦. كما تشير نتائج دراسة (Basiruddin, 2011) إلى أنه ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجنة المراجعة وإدارة الأرباح باستخدام عينة مختارة من مؤشر (FTSE 350). حيث اعتمد في اختبار العلاقة بين (مجلس الإدارة ولجنة المراجعة) وجودة المراجعة على ٦٧٤ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨. واعتمد في اختبار العلاقة بين (مجلس الإدارة ولجنة المراجعة) وجودة المراجعة على إدارة الأرباح على عدد مشاهدات أقل، حيث اعتمد على ٦١٣ مشاهدة خلال نفس الفترة لضمان الحصول على عدد ٦ مشاهدات من كل صناعة للحصول على تقدير غير متحيز للإستحقاقات الاختيارية. ومما سبق يمكن صياغة الفرضية الفرعية الأولى كما يلي:

١/٣/١ لا توجد علاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وإدارة الأرباح.

## ٢/٢/١ اجتماعات لجنة المراجعة

يجب على أعضاء لجنة المراجعة الاجتماع بصفة دورية، على أن تكون الاجتماعات كل ثلاثة شهور على الأقل لتوفير فرصة مراجعة ومناقشة التقارير المالية (صليب، ٢٠٠٤: ١٢٥). وتجدر الإشارة إلى أن عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة المراجعة خلال العام يعتبر مقياساً هاماً على قدرة اللجنة في

القيام بمسئولياتها المنوطة بها، ويتوقف عدد المرات التي تجتمع فيها اللجنة على حجم مسئولياتها وطبيعة الظروف المحيطة بالشركة (سليمان، ٢٠٠٩: ١٧١).

ومن الناحية الإختبارية، فقد توصلت دراسة (Zhou and Chen, 2004) إلى وجود علاقة سلبية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح باستخدام عينة مكونة من (٩٨٩) مشاهدة من البنك تم جمعها باليد عن بيانات لجنة المراجعة ومجلس الإدارة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠١. كما توصلت دراسة (Lin and Hwang, 2010) من خلال تحليلها لبيانات الدراسات السابقة إلى وجود علاقات سلبية بين إدارة الأرباح وعدد اجتماعات لجنة المراجعة. وأشارت دراسة (Garcia et al., 2010) إلى أن هناك علاقة سلبية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح باستخدام عينة مكونة من (١٠٨) شركة اسبانية غير مالية التي يتم تداولها في بورصة مدريد خلال الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦. واتفقت دراسة (هلال، ٢٠١٢) مع نتائج الدراسات السابقة، حيث توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين عدد الاجتماعات وممارسات إدارة الأرباح باستخدام عينة مكونة من (٤٢) شركة من الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩. كما تشير دراسة (Soliman and Ragab, 2014) إلى أن اجتماعات لجنة المراجعة وجوده المراجعة لها علاقة سلبية مع الإستحقاقات الإختبارية كمقياس لإدارة الأرباح.

ومن ناحية أخرى، تشير نتائج دراسة (Basiruddin, 2011) إلى أنه ليس هناك علاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح باستخدام عينة مختارة من مؤشر (FTSE 350). كما توصلت دراسة (السرطاوى وآخرون، ٢٠١٣) إلى أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة لا تؤثر في الحد من إدارة الأرباح، ونتيجة لما سبق يمكن صياغة الفرضية الفرعية الثانية كما يلي :

٢/٣/١ لا توجد علاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح.

#### ٢/٢/١ حجم لجنة المراجعة

يختلف عدد أعضاء لجنة المراجعة من شركة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى وذلك وفقاً لحجم مجلس الإدارة وحجم الشركة وطبيعة نشاطها، وعلى الرغم من أن دليل عمل لجان المراجعة والصادر عن مركز المديرين المصري في اغسطس ٢٠٠٨ قد أوصى على ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة، إلا أن هذا التشكيل قد يختلف وفقاً لاحتياجات الشركة وحجم المسئوليات المسندة إلى اللجنة. وفي هذا الشأن توصي قواعد وارشادات الممارسات الجيدة في معظم الدول بتشكيل لجنة المراجعة كلياً من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. والهدف من ذلك هو السماح للجنة بالعمل بكفاءة وحرية، وتحقيق مستوى مناسب من التنوع في الخبرات والمعرفة داخل اللجنة.

ومن الناحية الإختبارية، توصلت دراسة (Felo et al., 2003) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم لجنة المراجعة وجوده التقارير المالية حيث تظهر هذه العلاقة إذا كان كبر حجم لجنة المراجعة يجعلها تركز الوقت والجهد الكافي لضمان دقة الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية وخلوها من الأخطاء وإدارة الأرباح. كما توصلت دراسة (Zhou and Chen, 2004) إلى أن هناك علاقة سلبية بين حجم

لجنة المراجعة وإدارة الأرباح باستخدام عينة مكونة من (٩٨٩) مشاهدة من البنك تم جمعها باليد عن بيانات لجنة المراجعة ومجلس الإدارة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠١. وأشارت دراسة (Lin and Hwang, 2010) إلى وجود علاقة سالبة بين إدارة الأرباح وحجم لجنة المراجعة من خلال تحليلها لبيانات الدراسات السابقة والتي بلغ عددها (٤٨) دراسة سابقة عن طريق تطبيق تقنيات تحليل (Meta-Analysis). واتفقت دراسة (Garcia et al., 2010) مع الدراسات السابقة، حيث أشارت إلى أن هناك علاقة سالبة بين حجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح باستخدام عينة مكونة من (١٠٨) شركة إسبانية غير مالية التي يتم تداولها في بورصة مدريد خلال الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦.

ومن ناحية أخرى، تشير نتائج دراسة (Basiruddin, 2011) إلى أنه ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح. كما تشير دراسة (Alkdai, 2012) إلى أن العلاقة بين حجم لجنة المراجعة والإستحقاقات التقديرية كوكيل لإدارة الأرباح علاقة ليست لها دلالة إحصائية باستخدام عينة مكونة من (٢٧٠) شركة ماليزية خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وتوصلت دراسة (السرطاوى وآخرون، ٢٠١٣) إلى أن حجم لجنة المراجعة لا تؤثر في الحد من إدارة الأرباح باستخدام عينة مكونة من (٥٠) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠١١. واتفقت دراسة (Soliman and Ragab, 2014) مع النتائج السابقة إلى أن حجم لجنة المراجعة لا يرتبط بمستوى الإستحقاقات الإختيارية كمقياس لإدارة الأرباح باستخدام عينة مكونة من (٥٠) شركة مصرية مدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٧ - ٢٠١٠. ونتيجة لما سبق يمكن صياغة الفرضية الفرعية الثالثة كما يلي :

٣/٣/١ لا توجد علاقة بين حجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح.

## ٢/٢ الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين تغيير المراجع وإدارة الأرباح.

قد تلجأ الشركة إلى تغيير المراجع نتيجة لمجموعة من الأسباب، على سبيل المثال: عندما يحدث تغيير في البيئة المحيطة بالشركة. عندما ترغب الشركة في مراجع أكثر كفاءة وفعالية. إذا رغبت الشركة في خدمات أخرى بخلاف المراجعة. وجود خلافات بين الإدارة والمراجع حول السياسات والبدائل المحاسبية المستخدمة. عندما ترغب الشركة في تحسين صورتها المشوهة، لتخفيض آتعايب المراجعة أو نتيجة لتغيير إدارة الشركة التي قد تحتاج إلى تغيير المراجع.

ومن الناحية الإختيارية، أشارت دراسة (DeFond and Subramanyam, 1998) إلى أن تغيير المراجع يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة والحد من ممارسات إدارة الأرباح، أي أن هناك علاقة سالبة بين تغيير المراجع وإدارة الأرباح باستخدام عينة مكونة من (٥٠٣) مشاهدة من الشركات التي قامت بتغيير مراجع الحسابات خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣. وتشير دراسة (Tang, 2012) إلى وجود علاقة سالبة بين تغيير مراجع الحسابات وإدارة الأرباح في السوق الصيني باستخدام عينة مكونة من (١٣٣٨) شركة من الشركات المدرجة في البورصة خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧. ويرى (Malek and Saidin, 2014) إلى أن مراجعة القوائم المالية من قبل مراجعيين جدد تزيد من موثوقية المستثمرين في تلك القوائم من خلال عينة مكونة من (١٦٢) شركة مدرجة في بورصة ماليزيا لعام ٢٠١١.

ومن ناحية أخرى، يرى (Cameran et al., 2008) أن طول فترة ارتباط العميل بالمراجع تحد من إدارة الأرباح والتمثلة في زيادة جودة المراجعة باستخدام عينة مكونة من (١٤٣٩) مشاهدة من الشركات الإيظالية غير مالية والمدرجة في بورصة ميلانو خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٤. كما توصلت دراسة (عبدالمتعم، ٢٠١٤) إلى وجود علاقة سالبة بين تغيير المراجع الخارجى إختيارياً وجود المراجعة، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة بين تغيير المراجع الخارجى إختيارياً وتكلفة المراجعة من خلال الاعتماد على عينة مكونة من (٢٦) شركة من الشركات المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية والتي قامت بتغيير مكتب المراجعة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢.

ومن ناحية أخرى، يرى (Davidson et al., 2005) أنه لا توجد علاقة بين تغيير المراجع وإدارة الأرباح، كما وجد الباحث أن مستوى إدارة الأرباح يكون أكبر في الشركات التي تقوم بالتحويل من مكاتب المراجعة التابعة (Big Six) إلى مكاتب المراجعة الغير تابعة (Big Six)، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على عينة مكونة من (١١٣٢) حالة لتغيير المراجع في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧، واتفقت دراسة (يوسف وآخرون، ٢٠١٦) مع الدراسة السابقة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين ممارسات إدارة الإرباح وتغيير مراقب الحسابات، حيث ظلت معظم الشركات تمارس إدارة الربح سواء قبل أو بعد تغيير مراقب الحسابات. وهذا يعنى أن قيام هذه الشركات بتغيير مراقب الحسابات يتعلق بأسباب أخرى ليس لها علاقة بممارسات إدارة الربح. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمد الباحثين على عينة مكونة من ٢١ شركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢. ونتيجة لما سبق يمكن صياغة الفرضية الرابعة كما يلي :

٢/٢ لا توجد علاقة بين تغيير المراجع وإدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المصرية.

### ٢/٣ التأثير التفاعلى بين تغيير المراجع ولجنة المراجعة على إدارة الأرباح:

يتضح للباحث أن تغيير المراجع يؤدي إلى فشل في عملية المراجعة خاصة في السنوات الأولى بسبب عدم إلمام المراجع الجديد بكافة جوانب الشركة، لذا يرى الباحث أن لجنة المراجعة الفعالة لديها القدرة على الحد من فشل عملية المراجعة خاصة في السنوات الأولى من تغيير المراجع من خلال الاتصال الدائم بالمراجع الخارجى وفحص التقارير الصادرة عنه، بالإضافة إلى الاتصال الدائم بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمراجع الخارجى، والمراجعين الداخليين. حيث تعمل لجنة المراجعة على توفير الثقة والمصداقية في البيانات والمعلومات المقدمة للأطراف المستفيدة من تقرير المراجع الخارجى، ومن ثم زيادة فعالية عملية المراجعة، وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرضيات كما يلي:

١/٣/٣ يوجد تأثير تفاعلى بين تغيير المراجع واستقلالية لجنة المراجعة على إدارة الأرباح.

٢/٣/٣ يوجد تأثير تفاعلى بين تغيير المراجع وعدد اجتماعات لجنة المراجعة على إدارة الأرباح.

٣/٣/٣ يوجد تأثير تفاعلى بين تغيير المراجع وحجم لجنة المراجعة على إدارة الأرباح.

## القسم الرابع الدراسة الاختبارية

### أولاً تصميم الدراسة

#### ١- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المصرية المقيدة في سوق الأوراق المالية عن أعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، والتي لها قوائم مالية وتقارير سنوية منشورة لقياس مدى قيام الشركات المصرية بممارسات إدارة الأرباح. وذلك لأن احتساب التغير في نسبة ميلر يحتاج إلى بيانات عن صافي رأس المال العامل وصافي التدفق التقديرى من الأنشطة التشغيلية لمدة ثلاثة سنوات. ونظراً لأن البنوك والمؤسسات المالية لها سياسات محاسبية خاصة (قد يكون لها تأثير على قياس المتغير التابع) لأنها تعتبر من الشركات ذات الأنشطة المتخصصة. لذا فقد تم استبعاد قطاعى البنوك والمؤسسات المالية نظراً لطبيعة عملهما وطبيعة تقاريرهما المالية.

وفي ضوء التقسيم السابق لمجتمع الدراسة، اعتمد الباحث في إتمام الدراسة الحالية على اختيار عينة ميسرة من تلك الشركات المقيدة والتي يبلغ حجمها ( ١٥١ ) شركة موزعة على ١١ قطاعاً اقتصادياً مختلفاً، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٤ - ٢٠١٦، ويوضح الجدول رقم (١) التوزيع القطاعى لعينة الدراسة.

#### جدول رقم (١)

#### التوزيع القطاعى لعينة الدراسة

م	القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
١	الأغذية والمشروبات	٢٦	١٧%
٢	التشييد ومواد البناء	٢١	١٤%
٣	العقارات	٢٧	١٨%
٤	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	١٧	١١%
٥	الرعاية الصحية والأدوية	١٣	٩%
٦	السياحة والترفيه	١٦	١٠%
٧	الموارد الأساسية	٨	٥%
٨	المنتجات المنزلية والشخصية	١٠	٧%
٩	الكيماونيات	٧	٥%
١٠	الموزعون وتجارة التجزئة	٣	٢%
١١	الاتصالات	٣	٢%
	الإجمالى	١٥١	١٠٠%

## ٢- النموذج العام للدراسة:

يعتمد الباحث في إختبار فرضيات الدراسة على نموذج الانحدار اللوجيستي التالي:  
دراسة علاقة لجنة المراجعة وتغيير المراجع بإدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية.  
سوف يتم استخدام نموذج الانحدار اللوجيستي لاختبار علاقة لجنة المراجعة و تغيير المراجع بإدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، ويمكن صياغة نموذج الانحدار علي النحو التالي:

$$EM_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 ACh_{i,t} + \beta_2 ACIndp_{i,t} + \beta_3 ACMeet_{i,t} + \beta_4 ACSize_{i,t} \\ + \beta_5 ACh_{i,t} * ACIndp_{i,t} + \beta_6 ACh_{i,t} * ACMeet_{i,t} \\ + \beta_7 ACh_{i,t} * ACSize_{i,t} + \beta_8 Size_{i,t} + \beta_9 ROA_{i,t} \\ + \beta_{10} LEV_{i,t} + \beta_{11} Big4_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

حيث أن :

$EM_{i,t}$  : إدارة الأرباح للشركة (i) في العام (t).

$\beta_0$  : المقدار الثابت.

$\beta_1 \beta_2 \beta_3 \beta_4$  : معاملات المتغيرات المستقلة .

$\beta_5 \beta_6 \beta_7$  : معاملات الأثر التفاعلي .

$\beta_8 \beta_9 \beta_{10} \beta_{11}$  : معاملات المتغيرات الضابطة .

$ACh_{i,t}$  : تغيير مراجع الحسابات للشركة (i) في العام (t).

$ACIndp_{i,t}$  : استقلالية لجنة المراجعة.

$ACMeet_{i,t}$  : عدد اجتماعات لجنة المراجعة .

$ACSize_{i,t}$  : حجم لجنة المراجعة.

$Size_{i,t}$  : حجم الشركة (i) في العام (t).

$ROA_{i,t}$  : ربحية الشركة (i) في العام (t).

$LEV_{i,t}$  : الرفع المالي للشركة (i) في العام (t).

$Big4_{i,t}$  : حجم مكتب المراجعة.

$\varepsilon_{i,t+1}$  : الخطأ العشوائي (البواقي).



### ٣- التعريف الإجرائي للتغيرات البحث:

١/٢ المتغير التابع: إدارة الأرباح (Earnings Management)، وفيما يلي التعريف الإجرائي للمتغير التابع:

التعريف الإجرائي للمتغير التابع	المتغير التابع	
	رمز المتغير	اسم المتغير
إدارة الأرباح مقاسة بالتغير في نسبة ميلر.	EM	إدارة الأرباح

ويتمثل في إدارة الأرباح ويتم قياسها من خلال نموذج ميلر (Miller, 2007). حيث يقبس نموذج (Miller, 2007) وجود إدارة أرباح من عدمه باستخدام المعادلة التالية:

$$(\Delta WC_{i,t} + CFO_{i,t}) - (\Delta WC_{i,t-1} + CFO_{i,t-1}) = 0$$

حيث أن:

$\Delta WC_{i,t}$ : التغير في رأس المال العامل للشركة (i) خلال الفترة (t).

$CFO_{i,t}$ : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$\Delta WC_{i,t-1}$ : التغير في رأس المال العامل للشركة (i) خلال الفترة (t-1).

$CFO_{i,t-1}$ : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t-1).

وإذا كان ناتج المعادلة يساوي الصفر كما تترجمه المعادلة فيعني عدم وجود إدارة الأرباح أما إذا كان ناتج المعادلة يساوي أي رقم بخلاف الصفر فهذا يعني وجود إدارة الأرباح.

٢/٢ المتغيرات المستقلة: يتمثل المتغير المستقل في فعالية لجنة المراجعة، وفيما يلي التعريف الإجرائي للمتغيرات المستقلة:

المتغير	الرمز	التعريف الإجرائي للمتغير
تغيير المراجع	Ach	هو متغير وهمي، يتم قياسه من خلال مقارنة التقرير المالي للمراجع الحالي بالتقرير المالي السابق، حيث يأخذ رقم (1) في حالة تغيير المراجع وخلاف ذلك (0).
استقلالية لجنة المراجعة	ACIndp	نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المراجعة (عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المراجعة إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة)
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	ACMeet	متغير يمكن قياسه من خلال عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام.
حجم لجنة المراجعة	ACSize	ويتم قياسه من خلال عدد أعضاء لجنة المراجعة.

## ٢.٢ المتغيرات الضابطة ومررات إضافتها

يمكن من خلال استقراء الدراسات السابقة تحديد المتغيرات الأخرى غير المتغيرات المستقلة ( الضابطة ) والتي قد ترتبط بإدارة الأرباح، وفيما يلي التعريف الإجرائي للمتغيرات الضابطة:

التعريف الإجرائي للمتغيرات الضابطة	المتغيرات الضابطة	
	اسم المتغير	رمز المتغير
اللوغارتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام.	Size	حجم الشركة
يتم قياسها من خلال معدل العائد على الأصول وتحسب من خلال قسمة صافي ربح العام على إجمالي الأصول في نهاية العام.	ROA	ربحية الشركة
يتم قياسها بقسمة إجمالي الالتزامات للغير على إجمالي الأصول في نهاية العام.	LEV	الرفع المالي للشركة
متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان المراجع الخارجي ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (Big4) ، ويأخذ (٠) بخلاف ذلك.	Big4	حجم مكتب المراجعة

## ثانياً : تحليل النتائج.

### ١- الإحصاءات الوصفية:

يعرض جدول رقم (٢) الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع في نموذج البحث والمتمثل في إدارة الأرباح (التغير في نسبة ميلر)، وتظهر الإحصاءات الوصفية أن ما يقارب من ٨٦.٧% من الشركات المساهمة تقوم بممارسة إدارة الأرباح.

جدول رقم (٢): الإحصاءات الوصفية لمتغير إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	60	13.2	13.3	13.3
1	392	86.5	86.7	100.0
Total	452	99.8	100.0	
Missing System	1	.2		
Total	453	100.0		

ويعرض جدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المتضمنة في نموذج البحث وتشمل مقاييس المتغيرات المستقلة (استقلالية لجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة، عدد اجتماعات لجنة المراجعة)، بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة ( حجم الشركة، الربحية، الرفع المالي). وتشير نتائج الإحصاءات الوصفية إلى ارتفاع نسبة استقلالية لجنة المراجعة في الشركات المساهمة المصرية، حيث يبلغ في المتوسط ٨٥.٨٢%. وتعكس تلك النسبة تمثيل الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المراجعة، وهو ما يتوافق مع متطلبات دليل الحوكمة المصري. وتشير الإحصاءات الوصفية إلى أن متوسط عدد أعضاء لجنة المراجعة يبلغ ٣.٥ عضو تقريباً ويمدى يتراوح بين (٧،٠٠) أعضاء. كما تشير نتائج الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام، حيث تبلغ (٥) مرة، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مما هو مقرر في دليل الحوكمة، حيث يبلغ عدد اجتماعات لجنة المراجعة (٤) مرات خلال العام.

جدول رقم (٣): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

المتغيرات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
المتغيرات المستقلة:				
استقلالية لجنة المراجعة	.00	1.00	.8582	.27165
حجم لجنة المراجعة	0	7	3.37	.993
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	0	19	5.16	3.100
المتغيرات الضابطة				
حجم الشركة	12.18	24.37	19.8272	1.92775
الربحية	-.48	.48	.0344	.10316
الرفع المالي	.00	2.39	.4603	.30899

وتشير الإحصاءات الوصفية إلى أن حجم الشركة (اللوجارتم الطبيعي لإجمالي الأصول) يبلغ في المتوسط ١٩.٨٥ تقريباً. كما تبين الإحصاءات أن ربحية الشركة (معدل العائد على الأصول) تبلغ في المتوسط ٣.٥% تقريباً ويمدى يتراوح بين (-٤٨%. ٤٨%). وتظهر الإحصاءات الوصفية إلى أن الرفع المالي يبلغ في المتوسط ٤٦%.

وتظهر الإحصاءات الوصفية في الجدول رقم (٤) إلى أن ما يقارب من ٤٧% من الشركات المساهمة يتم مراجعتها من قبل أحد المكاتب التي تلتصق إلى أكبر مكاتب المراجعة على مستوى العالم (Big4). حيث يستخدم هذه المقياس لينوب عن حجم مكتب المراجعة كمتغير ضابط وتتضمن هذه النسبة وجود مراجعة مشتركة مع مراجعيين آخرين أو مع الجهاز المركزي.

جدول رقم (٤): الإحصاءات الوصفية لحجم مكتب المراجعة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	238	52.5	53	53
1	211	46.6	47	100.0
Total	449	99.1	100.0	
Missing System	4	.9		
Total	453	100.0		

وأخيراً، يشير الجدول رقم (٥) إلى أن ما يقارب من ٢٣.٤% من المشاهدات تقوم بتغيير مراجع الحسابات، حيث تتضمن تلك النسبة تغيير مكتب المراجعة، تغيير شريك المراجعة، وتغيير أحد مكاتب أو شركاء المراجعة في حالة وجود مراجعة مشتركة مع مراجعين آخرين.

جدول رقم (٥): الإحصاءات الوصفية لتغيير مراجع الحسابات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	347	76.6	76.6	76.6
1	106	23.4	23.4	100.0
Total	453	100.0	100.0	

## ٢. نتائج تحليل الإنحدار اللوجيستي:

تشير نتائج الانحدار اللوجيستي الموضحة بالجدول رقم (٦) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية لجنة المراجعة وإدارة الأرباح، وتتسق تلك النتيجة مع الدراسات (Basiruddin, 2011 & Felo et al., 2003 & إبراهيم، ٢٠١٤)، بينما تأتي على النقيض مما توصلت إليه دراسات أخرى (مثل: Klein, 2002; Zhou and Chen, 2004; Kuang, 2007; Lin and Hwang, 2010; Alkdai, 2012; Soliman and Ragab, 2014) وبذلك يتم قبول الفرضية الأولى بأنه لا توجد علاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وإدارة الأرباح.

وعن العلاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح، تشير نتائج نموذج الإنحدار اللوجيستي إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥%) بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح، بمعنى أن زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة لا تسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتتسق تلك النتيجة مع العديد من الدراسات (مثل: السرطاوي وآخرون، ٢٠١٣ & Basiruddin, 2011)، بينما تأتي على النقيض مما توصلت إليه العديد من الدراسات (مثل: هلال، ٢٠١٢ & Zhou and Chen, 2004 & Garcia et al., 2010 & Soliman and Ragab, 2014)، بذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية في البحث الحالي.

أخيراً، تبين النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين حجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح، أى أن زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة تسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات (عبدالفتاح، ٢٠١٣، السرطاوى وآخرون، ٢٠١٣)، بينما أتى على النقيض مما توصلت إليه دراسات (مثل: Garcia et al., 2010; Lin and Hwang, 2010; Zhou and Chen, 2004; Felo et al., 2003; al., 2010)، بذلك يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة في البحث الحالي.

جدول رقم (٦): نتائج نموذج الانحدار اللوجيستي الثاني

المتغيرات	التقدير (B)	الخطأ المعياري (S.E.)	اختبار (Wald)	درجات الحرية (df)	المعنوية (Sig.)	الأرجحية Exp(B)
استقلالية لجنة المراجعة	.267	.628	.192	1	.661	1.317
حجم لجنة المراجعة	-.241	.171	1.987	1	.159	.786
اجتماعات لجنة المراجعة	.275	.115	5.690	1	.017	1.316
تغيير المراجع	-1.659	1.438	1.330	1	.249	5.253
تغيير المراجع * استقلالية لجنة المراجعة	-.404	1.148	.124	1	.725	.668
تغيير المراجع * عدد اجتماعات لجنة المراجعة	-.284	.137	4.287	1	.038	.753
تغيير المراجع * حجم لجنة المراجعة	-.116	.334	.121	1	.727	.890
حجم الشركة	.065	.082	.624	1	.430	1.067
ربحية الشركة	2.763	1.546	3.192	1	.074	15.842
الرفع المالي	.593	.536	1.223	1	.269	1.809
حجم مكتب المراجعة	.511	.330	2.394	1	.122	1.667
ثابت الانحدار	.469	1.611	.085	1	.771	.626
* الفروق دالة عند مستوى معنوية 1%، حيث أن (P < 0.01)						
* الفروق دالة عند مستوى معنوية 5%، حيث أن (P < 0.05)						
* الفروق دالة عند مستوى معنوية 10%، حيث أن (P < 0.10)						
عدد المشاهدات = ٤٥٣	قيمة كاس = ٢٣.٧٢٣	كفاءة التصنيف = ٨٦.٨%				
	مستوى الدلالة = ٠.٠١٤					
Hosmer and Lemeshow = 0.573	Cox & Snell R <sup>2</sup> = 0.052	Nagelkerke R <sup>2</sup> = 0.095				

كما تظهر نتائج نموذج الانحدار اللوجيستي، والموضحة بالجدول رقم (٦)، عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم الشركة وإدارة الأرباح، وتتسق تلك النتيجة مع دراسة (إبراهيم، ٢٠١٤)، بينما

تأتى تلك النتيجة على النقيض مما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة (مثل: Klein, 2002; Kuang, 2007). كما تشير نتائج النموذج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرفع المالى وإدارة الأرباح، كما تشير نتائج النموذج اللوجيستي إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية عند مستوى (10%) بين ربحية الشركة (مقاسة بمعدل العائد على الأصول) وإدارة الأرباح، وأخيراً، تشير نتائج النموذج اللوجيستي إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم مكتب المراجعة ( مقاسة بانتساب مراجع الحسابات لأحد مكاتب المراجعة الكبيرة Big4) وإدارة الأرباح.

وتشير نتائج الانحدار اللوجيستي الموضحة بالجدول رقم (٦) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تغيير المراجع وإدارة الأرباح، وتتسق تلك النتيجة مع (Davidson et al., 2005)، بينما تأتى تلك النتيجة على النقيض مما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة (مثل: DeFond and Tang, 2012 & Subramanyam, 1998).

كما تشير نتائج الانحدار اللوجيستي للنموذج الثانى إلى عدم وجود تأثير تفاعلى بين تغيير المراجع واستقلالية لجنة المراجعة على إدارة الأرباح، أى أن ليس هناك أثر لتغيير المراجع على العلاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وإدارة الأرباح، ويرجع ذلك إلى عدم معنوية العلاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وإدارة الأرباح. بالإضافة إلى عدم معنوية العلاقة بين تغيير المراجع وإدارة الأرباح، بذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة من البحث الحال.

كما تظهر النتائج وجود تأثير تفاعلى موجب ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% بين كل من تغيير المراجع وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، أى أن هناك أثر لتغيير المراجع على العلاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح، ويرجع ذلك إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح. بالإضافة إلى عدم معنوية العلاقة بين تغيير المراجع وإدارة الأرباح، بذلك يتم قبول الفرضية الفرعية الخامسة من البحث الحال.

وأخيراً تشير نتائج نموذج الانحدار اللوجيستي إلى عدم وجود تأثير تفاعلى بين كل من تغيير المراجع وحجم لجنة المراجعة على إدارة الأرباح، أى أن ليس هناك أثر لتغيير المراجع على العلاقة بين حجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح، ويرجع ذلك إلى عدم معنوية العلاقة بين حجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح. بالإضافة إلى عدم معنوية العلاقة بين تغيير المراجع وإدارة الأرباح بذلك يتم رفض الفرضية الفرعية السادسة من البحث الحال.

## القسم الخامس

### خلاصة ونتائج البحث

أدى تزايد حالات الفساد المالي والإداري والتلاعب والغش في التقارير المالية في العديد من الشركات إلى دفع هذه الشركات بتشكيل لجان مراجعة وخاصة في أعقاب الانهيارات والإخفاقات في كبرى الشركات مثل شركة (Enron) وشركة (WorldCom) ويرجع ذلك لعدم الإفصاح عن المعلومات التي تعبر عن الأوضاع المالية الحقيقية لهذه الشركات، وفقد التقارير المالية للشفافية المطلوبة وافتقار إدارات هذه الشركات إلى الممارسة السليمة في الرقابة وإصدار تقارير مالية مضللة نتيجة التلاعب المتعمد من قبل إدارات هذه الشركات في المبادئ والسياسات المحاسبية على الرغم من أن مراجعي هذه الشركات كانوا من بين أكبر شركات المراجعة بالعالم.

وعلى الرغم من أن قرار اتخاذ تغيير المراجع يتم عن طريق الجمعية العامة للشركة، إلا أن هناك إجماع لتدخل إدارة الشركة في عملية اختيار وتغيير المراجع، فالإدارة تستطيع إقناع كبار المساهمين الذين لهم تأثير على الآخرين بأن تغيير المراجع الحالي يحقق مصلحة مباشرة لهم، وبالتالي يستجيب هؤلاء لرغبات الإدارة ويتم العزل دون مبرر مقبول، الأمر الذي قد يؤدي إلى إصدار تقارير مالية مرغوب فيها، وبالتالي زيادة ممارسات إدارة الأرباح.

ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في اختبار العلاقة بين فعالية لجنة المراجعة وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، ويتم اختبار فعالية لجنة المراجعة من خلال ثلاثة متغيرات وهي : استقلالية لجنة المراجعة، عدد اجتماعات لجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة، بالإضافة إلى اختبار الأثر التفاعلي لتغيير المراجع على العلاقة بين فعالية لجنة المراجعة وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، بالإضافة إلى أربع متغيرات ضابطة، وهي: حجم الشركة، الرقع المالي، ربحية الشركة، وحجم مكتب المراجعة. واعتمد الباحث في إتمام الدراسة الحالية على عينة مكونة من 101 شركة من الشركات التي يتم تداول أسهمها داخل سوق الأوراق المالية، موزعة على 11 قطاعاً اقتصادياً مختلفاً، وذلك خلال الفترة من 2014-2016.

وقام الباحث باستخدام الانحدار اللوجيستي لاختبار علاقة لجنة المراجعة وتغيير المراجع بإدارة الأرباح، وتشير نتائج نموذج الانحدار اللوجيستي إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين (استقلالية وحجم) لجنة المراجعة وبين إدارة الأرباح (المقاسة بالتغير في نسبة ميلر)، بينما تشير النتائج إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%) بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تغيير المراجع وإدارة الأرباح. كما تشير نتائج الانحدار اللوجيستي إلى عدم وجود تأثير تفاعلي بين تغيير المراجع (واستقلالية وحجم) لجنة المراجعة على إدارة الأرباح، بينما تظهر النتائج وجود تأثير تفاعلي موجب ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين كلاً من تغيير المراجع وعدد اجتماعات لجنة المراجعة على إدارة الأرباح.

كما تظهر نتائج نموذج الانحدار اللوجيستي عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم الشركة وإدارة الأرباح، كما تشير نتائج النموذج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرفع المالي وإدارة الأرباح، بينما تشير نتائج النموذج اللوجيستي إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية عند مستوى (١٠%) بين ربحية الشركة (مقاسة بمعدل العائد على الأصول) وإدارة الأرباح، وأخيراً، تشير نتائج النموذج اللوجيستي إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم مكتب المراجعة ( مقاسة بانتساب مراجع الحسابات لأحد مكاتب المراجعة الكبيرة Big4) وإدارة الأرباح.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم، فريد محرم فريد (٢٠١٤)، دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (٣): ٤٨١-٥٥١.
- أبوسالم، سيد سالم محمد (٢٠١٢)، العلاقة بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات وإدارة الدخل-دراسة اختيارية. *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- السرطاوي، عبدالمطلب، وحمدان، علام، ومشتري، صبرى، وأبو عجيل، عماد (٢٠١٣)، أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية، *مجلة النجاح للأبحاث*، ٢٧ (٥): ٨١٩-٨٤٦.
- حجازي، وجدى حامد وريشو، بديع الدين (٢٠٠٩)، تحليل قرار تغيير المراجع الخارجى في بيئة الأعمال المصرية- دراسة تطبيقية، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٣٣ (٢): ٤٢٧-٤٧٧.
- دحدوح، حسين أحمد (٢٠٠٨)، دور لجان المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات- دراسة ميدانية، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، ٢٤ (١): ٢٤٩-٢٨٣.
- سليمان، محمد مصطفى (٢٠٠٩)، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإدارى- دراسة مقارنة، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- صليب، لىلى عزيز (٢٠٠٤)، دراسة إنتقادية لقرار إنشاء لجان المراجعة المصرية، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٨ (٢): ١٠٩-١٣٥.
- عبدالفتاح، سعيد توفيق أحمد (٢٠١٣)، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية- دراسة إختيارية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- عبدالمنعم، دينا عماد الدين محمد (٢٠١٤)، العلاقة بين تغيير المراجع وجوده وتكلفة المراجعة- دراسة إختيارية في البيئة المصرية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- عفيفى، هلال عبدالفتاح (٢٠١١) العلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح - دراسة إختيارية، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، (٢): ١٥٧-٢٤٣.
- عفيفى، هلال عبدالفتاح (٢٠١٣) أثر تركيز الملكية الفردية والحكومية على إدارة الأرباح في القطاعين الخاص والعام- دراسة إختيارية، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٣٧ (٤): ٢٧-١٤٨.



- محمد، ياسر أحمد السيد (٢٠١٢)، إستغلال الإدارة للأزمات الاقتصادية والسياسية في التخلص من الخسائر المتراكمة من السنوات السابقة: دراسة نظرية ميدانية على الشركات المصرية، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، (٤): ٥٦٣-٦٢٦.
- محمود، عبدالله ممتاز (٢٠١٥)، العوامل المؤثرة في تغيير مراجع الحسابات الخارجي- دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة والشركات المساهمة العامة في فلسطين، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- محمود، محمد أحمد حنفي (٢٠١٠)، دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية- مع دراسة تطبيقية، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- هلال، أحمد كمال بيومى، (٢٠١٢)، أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح- دراسة ميدانية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- يوسف، ناجى نجيب، ومروان، جمال على سعد وسعد، سعاد السيد محمود على (٢٠١٦)، أثر ممارسات إدارة الربح على قرار تغيير مراقب الحسابات- دراسة اختبارية، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الرقازيق، ٣٨ (٢): ٣٠٣-٣٣٢.

#### ثانياً: المراجع الأجنبية

- Alkdai, H. K. 2012, Audit committee characteristics and earnings management in Malaysian Shariah-compliant companies, Faculty of Economics and Muamalat, University Sains Islam Malaysia, *Business and Management Review*, 2(2): 52-61.
- Basiruddin, R. 2011, The Relationship Between Governance Practices, Audit Quality And Earning Management : UK Evidence, Durham theses, Durham University.
- Cameran, M., A. Prencipe, and M. Trombetta, 2008, Earnings management, audit tenure and auditor changes: does mandatory auditor rotation improve audit quality, *Working paper, Italy*, available at: [http://www.nhh.no/Files/Filer/institutter/for/seminars/accounting\\_management\\_science/2008\\_spring/020408.pdf](http://www.nhh.no/Files/Filer/institutter/for/seminars/accounting_management_science/2008_spring/020408.pdf).
- Carcello, J. and A. Nagy, 2004, Audit Firm Tenure and Fraudulent Financial reporting Auditing, *A Journal of Practice and Theory*, 23(2):55-69.
- Chen, K. Y. and J.Zhou, 2007, Audit Committee, Board Characteristics and Auditor Switch Decisions by Andersen's Clients, *Forthcoming in Contemporary Accounting Research*, 24(4): 1085-1117.
- Davidson, N. W., P. Jiraporn, and P. DaDalt, 2005, Causes and Consequences of Audit Shopping: An Analysis of Auditor Opinions, Earnings Management, and Auditor Changes, available at: [http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=592542](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=592542)

- DeFond, L. M., K. R. Subramanyam, 1998, Auditor changes and discretionary accruals, *Journal of Accounting and Economics* (25): 35-67.
- Felo, A., S. Krishnamurthy and S. Solieri, 2003. Audit Committee Characteristics and the Perceived Quality of Financial Reporting: An Empirical Analysis, *Working Paper Series:1-39*.
- Garcia, L., E. Barbadillo, and M. Perez, 2010, Audit committee and internal audit and the Quality of Earnings: Empirical Evidence from Spanish companies, *J. Manag. Gov. Online issue*.
- Geiger, M. and K. Raughunandan, 2002. auditor tenure and audit reporting failures, *Auditing: A Journal of Practices and Theory*, 21(1):67-78.
- Grosfeld, I. and I. Hashi, 2007. Changes in ownership concentration in mass privatised firms: Evidence from Poland and the Czech Republic. *Corporate Governance: An international Review* 15(4): 520-534.
- Kamarudin, K., W. Ismail, and M. Samsuddin, 2012, The Influence of CEO Duality on the Relationship between Audit Committee Independence and Earnings Quality, *Procedia Social and Behavioral sciences*, (65): 919-924.
- Klein, A. 2002. Audit committee, board of director characteristics, and earnings management. *Journal of Accounting and Economics*, 33(3), 375-400.
- Kothari, S. P. et al. 2005, Performance matched discretionary accrual measures. *Journal of Accounting and Economics* 39(1): 163-197.
- Kuang, C. 2007, Audit Committee Characteristics and Earnings Management in New Zealand, Auckland University of Technology in partial fulfillment of the degree of Master of Business, *Auckland University of Technology, New Zealand*.
- Lee, H. Y., V. Mande and R. Ortman, 2004, The effect of Audit Committee and Board of director independence on auditor resignation. *Auditing*, 23(2): 131-146.
- Lin, J., and M. Hwang, 2010, Audit Quality, Corporate Governance, and Earnings Management: A Meta-Analysis, *International Journal of Auditing*, (14): 57-77.
- Malek, M. and S. F. Saidin, 2014, Auditor Switching and Investors' Reliance on Earnings: Evidence From Bursa Malaysia, *Journal of Modern Accounting and Auditing* 10 (7): 777-785.
- Meek, K. J., P. R. Roa and J. C. Skousen, 2007, Evidence on factors affecting the relationship between CEO stock option compensation and earning management. *Review of Accounting and Finance* 6(3): 304-323.
- Miller, J. 2007, Detecting earnings management a tool for practitioners and regulators, Unpublished PhD. Dissertation, *Anderson University*.
- Prawitt, D., N. Smith and D. Wood, 2009, Internal Audit Quality and Earnings Management, *The Accounting Review*, 84(4):1255-1280.

- Robinson, D. R., and L. O. Jackson, 2009, Audit Committee Characteristics and Auditor Changes, *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, (13):117-132.
- Soliman, M., and A. Ragab, 2014, Audit Committee Effectiveness, Audit Quality and Earnings Management, An Empirical Study of the Listed Companies in Egypt, *Arab Academy For Sciences Technology, College of Management Technology, Egypt*, 5(2):155-166.
- Tang, H. 2012, Research on Relationship Between Earnings Management and Auditor Changes Based on the New CAS of China Market, *Journal of Computational Information Systems*, 8(24) : 10305-10313.
- Zhou, A. and K. Chen, 2004. Audit Committee, Board Characteristics and Earnings Management by Commercial Banks, *Working Paper: 1-39*.

